الفصل الأول

الإستراتيجية في عصر ثورة

الاستراتيجية في عصر ثورة

يهتم المشروع الإستراتيجي اهتماماً كبيراً في كون أحوال الأزمنة الحاضرة ساكنة أم مضطربة. ومن قبل، أدى الإرهاب والدول المخفقة، ودوران السوق وتقلباته إلى جعل مطالع القرن الحادي والعشرين زمناً مضطرب الأحوال، ومنتظراً المزيد من المفاجآت.

وفي وقت واحد، تقوم ثورتان اقتصاديتان ضخمتان وتاريخيتان، وهما العولمة والمعلومات، بفتح أسواق جديدة، وبتحطيم التبادل التجاري والحواجز التنظيمية له، وبخلق فرص جديدة. وهما، خصوصاً في حالة ثورة المعلومات، تغيران الحياة الاجتماعية كذلك. ولكن هاتين الثورتين تزيدان أيضاً في التفريق بين الذين يملكون والذين لا يملكون. فالمجتمعات التي تملك الموارد، أو المنتجات المصنوعة، أو الخدمات لتتجر بها، والمجتمعات التي لها القدرة على الوصول بشكل واسع إلى تقانات المعلومات هي مجتمعات تستفيد فائدة جوهرية من هاتين الثورتين. أما المجتمعات التي لا تملك إلا القليل لتتجر به، وليس لها إلا قدرة ضئيلة على الوصول إلى تقانات المعلومات (الجانب المحروم من "الفجوة

الرقمية") فيجري تركها أبعد فأبعد في الخلف لتصارع ضد المد المتعاظم من عدم الاستقرار والتفكك.

وفي الوقت الذي ترفع فيه هذه الثورات الاقتصادية والاجتماعية بعض أجزاء الكرة الأرضية وتخفض أجزاء أخرى، فإن لها كذلك عواقب سياسية عميقة الغور. فإلى جانب توسيعها للفجوات بين الذين يملكون والذين لا يملكون، بما في ذلك ضمن الهياكل المحلية للاقتصادات المتقدمة، فإن هذه الثورات تعمل على تآكل السيادة والسلطة من الأمة -الدولة. منذ نحو ثلاثة قرون ونصف القرن، عقدت الدول (أو الحكومات) صفقات مع الأمم (أو الشعوب) عرضت الدولة بموجبها على الأمة توفير درجة من الاستقرار الاقتصادي والأمن الجماعي لها في مقابل حصول الدول على ولاء الأمة.

مثل هذه الصفقات بقيت متماسكة ما دامت الحكومات قادرة على الوفاء بما يخص جانبها من الاتفاقية. ولكن العولمة، أو عالمية التمويل، والتجارة، والأعمال التجارية تتسبب في تآكل قدرة أدوات الدولة - من البنوك المركزية، ووزارة المالية، وأقسام الخزانة - على تنظيم الاقتصادات القومية. لقد شهدت أمريكا في مطلع القرن الحادي والعشرين إضعاف السياسات النقدية التقليدية، التي كانت في شكل توسع وتقلص إمدادات النقد، وإضعاف السياسات المالية التقليدية الكينزية، التي كانت في شكل

تخفيضات الضرائب والصرف الحكومي الزائد. وطوال عامين تقريباً ، لم تثبت أي محاولة أنها فعالة في مواجهة الركود الاقتصاد المستمر. وقد خفضت هيئة الاحتياط الفيدرالي معدلات الفائدة إحدى عشرة مرة على الأقل . وطوال عدة شهور لم تظهر إلا استجابة اقتصادية صغيرة. وقدمت الحكومة الفيدرالية تخفيضات ضخمة في الضرائب (وبهذا تتأكد عجوزاتٌ ضخمة في الميزانية) . وركدت ثقة المستهلك. إن تحول الأسواق المالية إلى العالمية يجعل السياسات القومية المالية والنقدية التقليدية موضع شك متزايد. وعبر الزمن فإن هذا العجز عن ضمان الوعد الاقتصادي والمعيشة يؤدي إلى تآكل ثقة الشعب في حكومته.

وبشكل مشابه، فإن الهجمات الإرهابية تشير إلى عجز الدولة عن ضمان السلامة الشخصية، وسلامة البيت، والمجتمع، والوطن كذلك. إن رد الفعل القصير المدى على الإرهاب كان هو الوحدة الوطنية. وردّ الفعل الأطول مدى، إذا ما استمرت الهجمات الإرهابية، سوف يكون تآكلاً في ثقة الشعب بحكومته وبقدرتها على حمايته. وهكذا، فإذا كانت الحلول الاقتصادية التقليدية تغدو ذات فاعلية متناقصة باستمرار وإذا هددت أشكال جديدة من النزاع التوقعات الأمنية الأولية للمواطنين، فإن سيادة الدولة في نهاية المطاف سوف توضع موضع الارتياب.

وتصير الثورة النهائية، وهي تحوّلُ الحرب، عاملاً مركزياً في الإستراتيجية.فمن الناحية التقليدية كانت الجيوش بملابسها العسكرية في الميدان هي التي تخوض الحروب، وكانت تستبدل الرجال والمعدات، إلى أن يرضخ طرف وينتصر آخر. واستقرت قواعد الحرب في نهاية الأمر، بما في ذلك في القانون الدولي وفي اتفاقيات جنيف على حماية أسرى الحرب، والمدنيين، وغير المقاتلين وضمان إقامة العدالة ضد مجرمي الحرب الذين يظهر أنهم خرقوا هذه التكاليف القانونية الدولية.

العصر الجديد من الإرهاب يشير إلى ابتعاد دراماتيكي عن الحرب "المتمدنة". فالمهاجمون الانتحاريون بدون أن يلبسوا زياً مميزاً يستخدمون وسائل غير عسكرية لذبح المدنيين، وغير المقاتلين، والأهداف غير عسكرية. ليس لديهم أي جدول أعمال سياسي غير أن يوقعوا أقصى عدد من الإصابات، وتدمير الممتلكات، ونشر الخوف. ومثل هذه الأشكال من النزاع، تتحدى الافتراضات العسكرية التقليدية، من مثل القول إن التهديدات بالعنف تقوم بها أمم ـ دول أخرى، وإن الأصول (الموجودات) التقليدية (وأحياناً الإستراتيجية) هي خير دفاع ضد مثل هذه الهجمات، وإن أنظمة الأسلحة المعقدة بشكل متزايد سوف تردع وترد على مثل هذه التهديدات، وإن الأعداد المتفوقة في هياكل القوة والأسلحة تضمن الأمن. وزيادة على ما تقدم، في حالة الولايات المتحدة، إن الجيران

الأمريكيين الشماليين الطيبين والمحيطات الواسعة مثلوا تاريخياً أهم أصولنا الإستراتيجية وأهم حماية لنا. مثل هذه الافتراضات المألوفة كلها هي الآن موضع الارتياب.

والآن دخل تصور جديد هو - "أمن الوطن" - إلى القاموس القومي. وقد تطلب في الحال القيام بأوسع عملية إعادة تنظيم للحكومة القومية تمت في نصف قرن، وأنتج تحذيرات محلية من التهديد زائدة الحدة، وأسس جهوداً محدودة للحماية والتوجيه، وخلق برامج طوارئ عائلية لتكديس المواد، وأجبر الأمريكيين على التلفت حولهم، وهو عمل غير مألوف. وبين عشية وضحاها بدا القرن الجديد مختلفاً اختلافاً جوهرياً عن القرن العشرين الذي كان يركن إليه بشكل أكبر، وكان التهديد فيه منفرداً، وكان الخطر بعيداً، إلا في حالات استثنائية نادرة من مثل أزمة الصواريخ الكوبية. كل ذلك تغير. فتحول الحرب هو الآن واقعة حقيقة إستراتيجية مركزية.

وهكذا، فإن العولمة والمعلومات تحدثان ثورة في الاقتصادات وفي المجتمعات. وهاتان الثورتان، بدورهما، تضعفان سلطة الأمة - الدولة. والثورة في الحرب - إلى الحد الذي تتسبب معه في تآكل ثقة المواطن في ضمانات الحكومة للأمن - تهدد بالإضافة إلى ذلك، بالإسهام في تآكل سيادة الدولة. وسوف يعامل التاريخ فترتنا -

المميزة بهذه التحولات المتعددة - بوصفها واحدة من أكثر الفترات ثورية في العصر الحديث.

وجميع التحولات تدعو إلى تفكيرٍ ثوري غير تقليدي لدعم الأساس الذي تقوم عليه الإستراتيجية الكبرى الجديدة. وفي الحقيقة، إن التفكير بطريقة تقليدية في عصر ثوري يعني أن تضمن عدم قيام علاقة مع أي إستراتيجية يمكن للتفكير أن ينتجها. وهكذا فإن اللجنة الأمريكية للأمن القومي/ للقرن 21، قدمت هذا التنبؤ في وقت مبكر يعود إلى شهر أيلول/ سبتمبر 1999:

في الوقت الذي سوف يتناقص فيه احتمال نشوب نزاعات كبيرة بين الدول الكبرى، فإن النزاع نفسه سوف يزداد على الأرجح. إن العالم، الذي ينتظرنا في المستقبل عبر السنوات الخمس والعشرين القادمة، سوف يتحدى بالتأكيد حكمتنا التي تلقيناها بشأن الكيفية التي نحمي بها المصالح الأمريكية ونعلي من شأن القيم الأمريكية. وفي مثل هذه البيئة تحتاج الولايات المتحدة إلى فهم واثق للغايات التي يمكن الوصول إليها، وإلى إستراتيجية متناسقة للتعامل في الوقت نفسه مع المخاطر والفرص الآتية في المستقبل.[1]

الإستراتيجية والإستراتيجية الكبرى:

ربما كان أحد الأسباب التي يقاوم من أجلها السياسيون والمفكرون السياسيون فكرة الإستراتيجية في أي معنى منظم تنظيماً عالياً هو تماهي (تطابق ا لماهيَّة) الإستراتيجية الضيق المفرط مع الحرب. وإذا كان توجيه اللوم مستحقاً عن هذا الأمر، وجب أن نبدأ بكارل فون كلاوزفيتز، أبي الإستراتيجية الحديثة، الذي قدم في كتابه الكلاسيكي *في الحرب* هذا التعريف التالي: "الإستراتيجية هي استخدام الاشتباك من أجل غاية الحرب." وكانت الحرب، طبعا، هي ببساطة متابعة السياسة بوسائل أخرى. ويعرف الإستراتيجية، أحد أتباع كلاوزفيتز المعاصرين، وهو كولن غراي، بأنها" الاستخدام الواقع للقوة وللتهديد بالقوة من أجل غايات السياسة."[2]

وحتى أبو "الاقتراب غير المباشر" في الإستراتيجية (تابعا سن تزو)، وهو بي. إتش. ليدل هارت، يحدد الإستراتيجية تحديداً ضيقاً: "فن توزيع الوسائل العسكرية واستخدامها لإنجاز غايات السياسة."[3] وفي الموضوع الأوسع للإستراتيجية الكبرى يعترف هارت بأن "القدرة القتالية ليست إلا واحدة من أدوات الإستراتيجية الكبرى - التي يجب أن تأخذ بالحسبان وتستخدم قوة الضغط المالي (الاقتصاد)، والضغط الدبلوماسي (السياسة)، والضغط التجاري، وأخيراً وليس آخراً الضغط الأخلاقي [المبدأ]، لإضعاف

إرادة الخصم." وحتى ضمن سياق الإستراتيجية الكبرى، مع ذلك، يؤكد هارت الضغط على خصم أكثر من الضغط على البحث عن طرق لاستخدام هذه القدرات لتجنب النزاع والمواجهة.

ويتبنى إدوارد ميد إيرل الفهم المتعدد الأبعاد من ليدل هارت للإستراتيجية الكبرى: فهي "أعلى نوع من الإستراتيجية - وتدعى أحياناً الإستراتيجية الكبرى - وهي تلك التي تدمج سياسات الأمة وسلاحها بشكل يجعل اللجوء إلى الحرب إما غير ضروري وإما أن يشرع فيها مع أقصى فرصة للنصر."[4] ولكن، ومرة أخرى، فإن ظلال الحرب التي ألقاها كلاوزفيتز تُعتِّم تعريف الإستراتيجية الكبرى وتحدده.

و تُرك الموضوع حتى جاء المؤرخ بول كيندي ليقدم الأساس الذي يقوم عليه الفهم الواسع للإستراتيجية الكبرى المستخدم هنا. ويؤكد هذا المؤرخ أن على دارس الإستراتيجية الكبرى، أن يأخذ بالحسبان عدداً كبيراً من العوامل التي لا يشملها المؤرخون العسكريون في عملهم، وهي تتضمن "الأهمية الخطيرة لتدبير الموارد القومية وإدارتها"، و"الدور الحيوي للدبلوماسية.... في اكتساب الحلفاء، وكسب الدعم من المحايدين، وتخفيض عدد أعدائنا"، و"مسألة المعنويات القومية والثقافة السياسية."[5] هذه طرق مختلفة نوعا ما لاقتراح مقاصدي العظيمة في تحقيق الأمن، وخلق الفرص، ونشر الديمقراطية الليبرالية، وكلها ضمن حدود المبدأ القومي.

القدرات، والموارد، والأصول، ونواحي القوة:

في اللحظة التي تتحدد عندها المقاصد العظيمة لأمريكا، سيكون مهماً، عندئذ، أن نعرف القدرات المتوافرة لتحقيق هذه المقاصد. وباختصار، فإن الولايات المتحدة هي صاحبة أقوى اقتصاد في العالم. وتمثل مخرجاتها الاقتصادية ثلث المجموع الكلي لمخرجات العالم تقريباً وهي أكبر من المخرجات الاقتصادية لأعظم الاقتصادات الأربعة، التي تلي الولايات المتحدة، مجتمعة. والولايات المتحدة صاحبة أقوى حضور سياسي على ظهر البسيطة. فنحن نمتلك شبكة عمل دبلوماسية لا تبارى تدير عشرات من المعاهدات، والأحلاف، والعلاقات الثنائية. وفي غضون عقد من الزمان، سوف تصرف أمتنا على قدرتها العسكرية في كل عام أكثر من جميع ما تصرفه بقية دول العالم مجتمعة. وإذا أخذنا بالاعتبار تفوقها الساحق في القدرات التقليدية الثلاث _ الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية _ فسيكون بسيطاً على ما يبدو أن نستنتج أن الولايات المتحدة تستطيع أن تفعل ما تشاء. وتستطيع أن تحقق أي مقصد عظيم قد تبتدعه. ونواحي قوتها التي لا تبارى تجعلها عملاقاً هائلاً متفحجاً على العالم.

لو كان كل هذا صحيحاً، لجعل المشروع الإستراتيجي مشروعاً بسيطاً ولكن واأسفاه، فإن الحقيقة الواقعة للقرن الحادي والعشرين ليست بسيطة إلى هذا الحد. والعديد من الأصول، التي تفهم تقليدياً

على أنها نقاط قوة، تنتهي إلى أن تكون مطالبات، والعديد من الأصول تخولنا السلطة إذا ما استخدمت استخداماً صحيحاً فقط. ووفقاً لإحدى مدارس الفكر، فإن الطبيعة السياسية تمقت القوة التي لا تبارى، ولذلك، فستبرز في نهاية المطاف قوة توازن الولايات المتحدة، ويحتمل أن يكون ذلك عاجلاً أكثر من أن يكون آجلاً. وبعضهم يعتقد أن تلك القوة قد تكون أوروبا الموحدة. وآخرون يرون أنها ستكون الصين. بيد أن آخرين يعتقدون أن أوروبا سوف تمثل القوة الاقتصادية الموازنة في حين ستصير الصين منافساً عسكرياً. ومع ذلك، فإن آخرين يتوقعون منافساً أو حلفاً من المنافسين من غير الممكن أن يتحدد اليوم.

ومن ناحية أخرى، ووفقاً لأطروحة صامويل هنتنغتون، فإن المنافسة بعد الحرب الباردة، ستكون منافسة أقل بين الدول _ الأمم المفردة وفي صفوفها، ومنافسة أكبر بين الثقافات والحضارات[6] وفي صفوفها. وإلى الحد الذي يعكس فيه هذا الرأي الحقيقة الواقعة، وإلى الحد الذي يوحي به الدليل الحالي عن المجابهة بين الولايات المتحدة وبين الكثير من العالمين العربي والإسلامي، فإن هذه المقولة قد تكون صحيحة جزئيا على الأقل. وموارد أمة مفردة، حتى ولو كانت أقوى أمة، تكون أقل أهمية من الموارد المشتركة لتحالفات الأمة في حضارة غربية مشتركة تتحداها حضارة أو ثقافة منافسة.

و تلزم هنا ملاحظتان. الأولى، هي أن العالم "الغربي" منقسم انقساماً كبيراً في مقاربته إلى الإسلام. والكثير من أوروبا الغربية، وكندا، وأمريكا اللاتينية لا يرون أنفسهم مهددين من الإسلام ولا في نزاع معه، أو مع جزئه العربي. لذلك فإن من العسير أن نرى عالماً غربياً موحداً بعد التنوير في مجابهة مع الشرق الأوسط العربي أو مع العالم الإسلامي الأوسع. والثانية، هي أن الهجرة الإسلامية إلى الكثير من أنحاء أوروبا يطمس الشخصية المتفردة لتلك القارة بوصفها يهودية – مسيحية، وبوصفها منتجاً غربياً لعصر التنوير. وإلى درجة أقل، فإن الهجرة القادمة من أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة _ والتي زادت عدد المهاجرين من الدول الناطقة بالإسبانية إلى أكثر 35 مليون نسمة _ هذه الهجرة تغير الهيمنة التاريخية الاقتصادية والسياسية التي كانت للعناصر الأوروبية /الأنجلو ـ سكسونية في أمريكا[7]. وهكذا، فالتحولات الضخمة في الهجرة وفي التعدد الثقافي تتحدى فكرة الحضارات الموحدة وقدرتها أو إرادتها للتصرف بانسجام، خصوصاً في المعارضة لحضارات أخرى.

وعلى الرغم من ذلك، فإن التفوق الاقتصادي والعسكري للولايات المتحدة يعطيها قوة دفع إستراتيجية فعالة لا نظير لها حالياً، لا من قوة منفردة ولا من أي قوة جمعية حالية. ومع ذلك، فالحقيقة الواقعة تملي أيضاً أن ممارسة القوة من طرف واحد،

وعلى سبيل المثال، من خلال السياسات الاقتصادية الحمائية أو التجارية (المركانتيلية) التي قد تكون فعالة بشكل مؤقت على الأقل في إثراء النفس والإضرار بالآخرين، هي ممارسة سوف تكون في الوقت نفسه هازمة لنفسها بنفسها أيضاً على المدى الأطول في عالم يندمج اندماجاً متزايداً. وسوف نحلل هذه الظاهرة تحليلاً إضافياً في أثناء مناقشة القيود المفروضة على ممارسة القوة.

وفي التفكير الإستراتيجي يُصرف النظر تقليدياً عن القوى غير المحسوسة، وعن الموارد التي تقع خارج نطاق الأصول الاقتصادية والعسكرية العادية. لقد صرف انتباه كبير جداً إلى الجاذبية التي يتحلى بها طراز الحياة الأمريكية، وإلى اختياراتنا التجارية، وإلى نعمنا التي ننعم بها، وإلى فرصنا الاقتصادية. ولكن لا تقوم إلا مسافة قصيرة بين الإعجاب والحسد، ثم بين الحسد والنقمة، وهذا صحيح بوجه خاص عندما يكون استهلاك الموارد بشكل غير متناسب، بالمقارنة مع الكثيرين من بقية بلاد العالم، أمراً مطلوباً لاستدامة طريقة حياتنا المؤثرة المتوسعة (والباهظة الثمن). يجب على الإستراتيجية الأمريكية أن تتخل هذه الصفات التي تجعلنا متميزين (وجذابين) كالليبرالية، والكرم، والتنوع، على سبيل المثال، فتفصلها عن تلك الصفات التي تولد النقمة، مثل التبذير، والصلف، والميل العدواني للحرب.

وما له أهمية إستراتيجية أكبر مما سلف هو مبادئ أمريكا: حرياتنا ولكن معها أيضاً مثلنا العليا، ومعاييرنا، ومعتقداتنا السامية. هذه المبادئ هدامة للمجتمعات القديمة، والتراتبية، والتي تقودها الطبقية والتقاليد. وهذه المبادئ أيضاً جذابة إلى حد هائل، خصوصاً للشباب، الذين يستطيعون تصور المزيد من الحرية، وطرازاً للحياة أفضل، ونظاماً اجتماعياً أكثر انفتاحاً.

الحدود والقيود:

قد تكون الفكرة جذابة إلى الحد الذي قد يعتقد فيه بعضهم أن الولايات المتحدة الآن تملك مطلق الحرية في أن تعمل ما يحلو لها وأن تملي شروطاً على بقية العالم، ولكن الأمور ليست على هذا النحو من البساطة. فبصفتنا قادة العالم، إلى درجة ما على الأقل، فنحن مسؤولون عن سلوكنا أمام شعبنا وأمام شعوب الأمم الأخرى. ونحن نرفع أنفسنا إلى مستوى عال، ولذلك، يرفعنا الآخرون إلى المستوى نفسه، بل إلى مستوى أعلى.

إن أحد القيود التي نعمل تحتها هو الشفافية. فالقليل جداً مما تعمله حكومتنا يمر في العالم من دون أن يلحظ. ومتابعة سياسة منقولة من الحرب الباردة تقول "عدو عدوي صديقي"، تؤدي في نهاية المطاف إلى الانكشاف والشجب عندما تكون موضع الارتياب والتساؤل، وأحياناً تنكشف أحلاف دنيئة بشكل سافر

تماماً. وأولئك الذين تكون القوة بالنسبة إليهم، خصوصاً في شكلها العسكري، هي العامل المحدد للإستراتيجية، سيظهرون اهتماماً ضئيلاً لانكشاف السلوك المريب أو السلوك غير المستند إلى المبادئ. ولكن بالنسبة إلى معظم الأمريكيين الذين يأخذون مثلهم العليا على محمل الجد، فإن على حكومتهم أن تمثل أموراً أنبل من انتهاز المصلحة الخاصة. وهكذا، ففي الوطن وفي الخارج، تتحول شفافية الفعل القومي إلى قيد على القوة التي تقيم فخرها بنفسها على فخرها بقيمها.

وفي الماضي كنا مقيدين أيضاً بأحلافنا، مثل منظمة معاهدة شمال الأطلسي (الناتو)، وباستعداد حلفائنا في أن يتعاونوا مع العمل العسكري أو العمل العسكري الأمريكي أو أن يؤيدوه على الأقل. ونحن حاولنا، إلى درجة ما على الأقل، أن ننسق السياسات النقدية من خلال منظمات مثل الثمانية الكبار والإقراض متعدد الأطراف من خلال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وتشارك الولايات المتحدة أيضاً في تشكيلة من المؤسسات الإقليمية المتعددة الأطراف، مثل بنك التنمية الآسيوي، وهي موقعة على مئات من الاتفاقيات الثنائية والدولية. وباختصار، نحن ملتزمون قانونياً، وسياسياً، بالواجب، وبالقيد الأخلاقي بسلسلة واسعة من الالتزامات التي تعهدنا بها تعهداً رسميا.

وعلى الرغم من كل هذا، فنحن قادرون طبعاً على التصرف من طرف واحد (وهو ما تبين بجلاء كبير في الأعمال الأولى لإدارة بوش)، أو التصرف مع التحالفات الاسمية ("قوات التحالف" كما تختار حكومتنا أن ندعوها) كما في حرب العراق، أو التصرف مع تحالفات أوسع للراغبين كما في حرب الخليج الأولى. وكما في العراق، فإن قادتنا لهم الحرية المطلقة في أن يقرروا أن يتصرفوا وحدهم فعلياً، بل في تناقض أو تعارض مع رغبات حلفائنا. ولكن هناك في كل حالة ثمن ما ينبغي أن يدفع من حسن النية الدولية، والتعاون المستقبلي، والاعتمادية الإستراتيجية. لقد وجدنا سابقا، أن من العسير أن نتجاهل معارضة الصين وروسيا لغزونا للعراق، ثم ننشد بعدئذ تدخلهم نيابة عنا ضد تهديد أكبر في كوريا الشمالية. إن القوة الكبيرة لا تستطيع أن تسمح بجعل استخدام قدراتها يحدده الآخرون. ولكن يجب عليها أن تحسب ثمن الأحلاف المتضررة، وذلك بأن تقوم بالموازنة بين التكاليف وبين المنافع المترتبة على فعلٍ من طرف واحد مضاد لالتزامات الحلف أو المساندة الدولية.

والولايات المتحدة بوصفها مستهلكاً مسيطراً للطاقة الصافية، مستهلكاً يعتمد بنصف استهلاكه من النفط على مصادر خارجية، الولايات المتحدة بهذه الصفة مقيدة في استخدام قدراتها[8]. ويجب عليها سياسياً أن تسعى لدى الأمم والمناطق المنتجة

للنفط لتحوز رضاها. وكذلك فإن سياسة أمريكا الخارجية، ودبلوماسيتها، واستعدادها لتتودد لتكسب صداقة أنظمة حكم غير متوافقة معها سياسياً، كلها أمور تتأثر بمثل هذا الاعتماد على الطاقة اعتماداً واسع النطاق. ويمكن أن ينظر إلى الموضوع بطريقة أخرى، فلو أن الولايات المتحدة كانت بشكل معجز حرة في اعتمادها على الزيت لاستطاع المرء أن يتخيل كيف قد تكون سياساتنا في منطقة الخليج الفارسي الأوسع مختلفة، على سبيل المثال. إن حرب الخليج الأولى شُنت بلا ريب من أجل تحرير زيت الكويت من سيطرة العراق. ولعب الزيت، على أقل تقدير، بعض الدور في حرب العراق التي شُنت بعد عقد من الزمان.

وحلفاؤنا الأوروبيون واليابان، وهذا ما يطرح كثيراً للنقاش، أكثر منا اعتماداً على زيت الخليج الفارسي. وعلى كل حال، إنها لقفزة كبيرة أن نقفز من هذا التوكيد إلى الاستنتاج أن الولايات المتحدة مسؤولة أولاً وقبل كل شيء عن ضمان إمدادات العالم من الزيت. ونظراً إلى أن الناتو يتطلع إلى إيجاد مهمة ومقصد له بعد الحرب الباردة، فإن حماية إنتاج النفط وأنظمة توزيعه في كل أنحاء العالم – ومن جملتها مضائق الممرات البحرية ونقاط اختناق خطوط الأنابيب – ستكون واجباً طبيعياً. وعلى كل حال، الاعتماد على الزيت هو قيد كبير على استخدام أمريكا لقدراتها وعلى إستراتيجيتها الكبرى للقرن الحادي والعشرين.

والولايات المتحدة أيضاً، أمة مدينة، على نطاق ضخم. وحاجاتها إلى أن تستدين من المقرضين الخارجيين لتمول دينها العام حاجات ضخمة [9]. وإضافة إلى ذلك، فالأفراد يستهلكون أيضاً أكثر مما يكسبون، بمقدار 8.4 تريليون دولار في العام 2003م، ويمولون الفرق بدين قصير المدى ودين طويل المدى[10]. إن اعتماد حكومتنا على الاستثمار الأجنبي يمثل إضافة إلى ما تقدم قيداً آخر على استخدامها لقدراتها، ولولا وجوده، لاستخدمت قدراتها بلا قيود. وإن سياساتها المالية والنقدية، ومنها رغبتنا في أن يرتفع الدولار أو ينخفض في مقابل العملات الأخرى، وسياساتها التجارية، وتنويعة من الاعتبارات الاقتصادية الأخرى، كلها تأخذ بالحسبان حاجتنا إلى القروض الأجنبية. إن الدولار الضعيف، على سبيل المثال، يساعد المصدّرين الأمريكيين للسلع والخدمات على التنافس في أسواق العالم، ولكنه أيضاً يُضعف الحافز للمصالح الأجنبية على شراء أدوات الدّين الأمريكية.

وكما هو الحال مع الاعتماد في الطاقة، فإن الاعتماد في الدين يحدد عدداً من خيارات أمريكا الاقتصادية والسياسة في طرق ما كانت لتكون هي الحال لو أن العجوزات الحالية لم تكن فلكية إلى هذا الحد، ففي أيلول/سبتمبر 2003م، نمت الفجوة التجارية بين الولايات المتحدة وبقية العالم إلى 41.3 بليون دولار في الشهر، أو أكثر من 500 بليون دولا سنوياً.[11] ولخص

واحد من أكثر خبراء أمريكا الماليين خبرة واحتراماً، وهو السفير فيليكس روهاتين، لخص القيود المفروضة على الأمة المدينة كما يلي:

"لخدمة ديننا الأجنبي البالغ 3 تريليونات دولار يلزم تدفق إلى الداخل من الخارج بمبلغ 1.5 بليون دولار يومياً. وكان جوابنا هو أن نشجع تخفيض قيمة الدولار في العالم، وهذا قد يساعد صادراتنا لبعض الوقت ولكن له أيضاً آثاراً سلبية. فمن الواضح أن تخفيض قيمة الدولار المدبر عمداً ليس سياسة يحتمل لها أن تشجع الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة. فالبنوك المركزية الآسيوية تملك الآن 700 بليون دولار تقريباً في سندات الخزينة الأمريكية وكانت حتى الآن تمول عجوزاتنا التجارية وتساعد على استدامة قيمة الدولار. ولكن تخفيض قيمة الدولار حديثاً بنسبة 25 بالمائة يعني ضمناً خسارة اقتصادية لما يقارب 200 بليون دولار للبنوك الآسيوية المركزية وحدها، وهذا حافز مريب موضع تساؤل لإبقاء استثماراتهم الأمريكية. نحن الآن نخاطر بالزيادات الضخمة الممكنة في معدلات الفائدة في الولايات المتحدة، ونخاطر بالهبوط الكبير في سوق السندات إذا أرادوا أن يبطئوا مشترياتهم. ينبغي ألا ننسى أن الأجانب يمتلكون ما يقارب (2) ترليونين من الدولارات أو ما يقارب 20 بالمائة من كل السندات المدرجة في الولايات المتحدة."[12]

تناقض المبادئ:

يكمن التناقض في أن أعظم قوة لأمريكا، وهي مبادئها، قد تكون أيضاً من بين أعظم قيودها. وما يجنن العديدين من العالم حول أمريكا هو تناقض آخر: نحن نتذبذب بين المثالية والواقعية، وبين ما ندعي أننا نعتقده عن أنفسنا وبين الكيفية التي نتصرف بها فعلياً في التطبيق العملي. نحن، الأمريكيين، غير واعين في الغالب، بصورة تبعث على الغبطة، أننا نبدو منافقين للناس الآخرين عندما نتصرف في تناقض مع قيمنا المقررة، أو عندما نرفض أن نعترف بالأسباب الواضحة لسلوكنا. إن السياسات الصادقة نادراً ما تكون قائمة على أسباب غير صادقة أو على أسباب خفية.

وعلى سبيل المثال: لقد فهم العالم أن الزيت لعب دوراً كبيراً في قرار طرد العراق من الكويت في العام 1991. ومع ذلك، فإن الإدارة الأولى لبوش لوت نفسها لتكون عصا بسكوت سياسية في محاولتها أن تتجنب الإقرار بهذه الحقيقة وأن تغطي أعمالنا، بدل ذلك، بقصة خيالية عن حماية "الديمقراطية" في الكويت. وعلى سبيل المثال: فإن قلة خارج الولايات المتحدة صدقت أن الحكومة العراقية مثلت تهديداً إرهابياً للولايات المتحدة، ولكن ذلك كان هو السبب الرئيس الذي أعطي لغزونا للعراق في العام 2003. وعلى سبيل المثال: لقد صرفنا الكثير من الانتباه من كثب نحو

الاضطراب السياسي في فنزويلا، وكان أكثر بكثير مما صرفناه نحو أي أمة كبيرة أخرى من أمريكا الجنوبية لأن فنزويلا صارت مصدراً مهماً للزيت. ويبدو أن موضوع الزيت مضمون على وجه الخصوص ليكشف عن أسوأ ما فينا. ويبدو كذلك أن "مصالح" أمريكا تقع قريباً من احتياطيات الزيت الكبرى بشكل مختل التناسب.[13]

والمجتمع المفتوح، خصوصاً المجتمع الذي يفتخر بنفسه على أساس انفتاحه بوصف هذا الانفتاح ملمحاً من ملامح الديمقراطية، يجد من المربك، إنْ لم يكن من المستحيل أن يخفي مقاصده الحقيقية، فالولايات المتحدة، بوصفها ديمقراطية تعتبر الانفتاح – أو الشفافية في المقصد والوسائل – مبدأ من مبادئنا، ننادي به ونعتنقه. ومع ذلك فنحن نكون سذجاً إذا اعتقدنا أننا نستطيع أن نتصرف على نحو مختلف، أي أن نتصرف بشكل سري على مسرح العالم. بل زيادة على ما تقدم، فإننا عندما نفعل ذلك، نصير منافقين. والمجتمع المعقد المرتاب، المجتمع الذي تقوم ممارساته على الخداع والتلاعب، المجتمع الصغير صغراً كافياً ليخفي أسراره، هو فقط المجتمع الذي يستطيع أن يأمل في إبداء مظهر معين ويسلك سلوكاً آخر مغايراً. فإذا كنا نمارس عملياً لنصير قوة إمبراطورية، يجب علينا أن نتخلى عن مبدأ الانفتاح، على الأقل، وربما عن عدد من المبادئ الأخرى.

هل نحن الآن إمبراطورية؟ أو هل نحن في الطريق إلى أن نصير إمبراطورية؟ بعضهم يحاجج في أننا إمبراطورية منذ العام 1848 والحرب الإسبانية – الأمريكية. ويقول آخرون: إننا إمبراطورية منذ العام 1947 وبداية الحرب الباردة. بيد أن آخرين يدّعون أننا صرنا إمبراطورية مع سقوط الاتحاد السوفييتي. ومع ذلك فجماعة أخرى تقول إن عصر الإرهاب لم يعطنا إلا خياراً قليلاً غير أن نصير إمبراطورية. والسؤال الذي ينبغي أن يعالج، إذا كان أي ادعاء من هذه الادعاءات صحيحاً، هو أي نوع من الإمبراطورية نحن؟[14]

هذا قد يمثل، في الحقيقة، القرار الأساسي بالنسبة إلى الولايات المتحدة في مطالع القرن الحادي والعشرين. وبوصفنا القوة العظمى الوحيدة، أو بوصفنا كما يقول بعضهم "القوة المفرطة العظمة"، فنحن نواجه الآن مفترق طرق تاريخياً بشأن دورنا في العالم. لقد بقي الفعل الأمريكي بلا هدف وبلا محط للتركيز، إلى أن جاءت الهجمات الإرهابية الأولى في أيلول/ سبتمبر 2001، أي "الحرب على الإرهاب"، وهي الحرب التي تصاعدت منها إلى السطح عقائد الحروب الاستباقية والوقائية، وصارت هي الحافز إلى الفعل الأمريكي. ولكن، وكما نجد في أفغانستان والعراق، فإن الاستباق و"تغيير النظام" – أو إطاحة الحكومة، إذا صرحنا بها بشكل مباشر أكبر، – يتطلبان لا محالة منع وقوع الفوضى وبناء الأمة المتطاول في نهاية الأمر بعد عواقب الغزو. إن بناء الأمة

يتطلب احتلالاً مستمراً، ووجوداً عسكرياً طويل الأمد، وإدارة مؤقتة (تدوم أحياناً لمدة طويلة من الزمن)، ومساعدة مالية واقتصادية كبيرة، وإعادة بناء البنى التحتية وتوفير الخدمات الاجتماعية، والقيام بالتحكيم بين الفئات المتنافسة، وتورطاً لا نهاية له. وكل هذه الأمور علامات لأكثر الإمبراطوريات استحماداً. وهذا هو بالضبط الموقف الذي نجد فيه أنفسنا في العراق المحتل.

ونحو هذا الموقف يبرز السؤال الذي لا مناص منه: ما هي مبادئ الجمهورية الديمقراطية التي تجري التضحية بها عندما تتبنى الجمهورية دور الإمبراطورية؟ إن الجمهورية الديمقراطية لأمريكا قائمة على مبادئ تاريخية معينة. وهذه المبادئ تشمل، من بين أمور أخرى، الحريات الدستورية لشعبها، والسلطات المحدودة للحكومة مع ضبط فروعها وموازنتها بالدستور المكتوب، والحقوق في حرية التعبير، والانتخابات، والصحافة، والاجتماع، والالتزام بحكم القانون، وحرية المعتقد الديني. ويمكن أن تضاف إلى هذه المبادئ الشفافية في التعاملات الدبلوماسية الدولية، والتبادل بين الأمم، وعالمية حقوق الإنسان، واحترام سيادة الدول، والتمسك بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي، وهكذا.

إن المبادئ تُنتهك حرمتها أو يجري التخلي عنها في الناحية المجردة النظرية أقل مما يكون ذلك في أثناء التطبيق إذ انتهاك

حرمة المبادئ والتخلي عنها أكثر. ومثلما هو الحال مع الفرد، فإن الولايات المتحدة إذا استخدمت قوتها بعكس مبادئها، فهي تخاطر بسلطتها السياسية، وفي نهاية المطاف، بسلطتها الأخلاقية. ولولا الطبيعة المثالية المتميزة لتأسيس أمريكا، لكانت هذه الفكرة تبدو غير معقولة في عالم تسوده سياسات القوة. ولكن أمريكا أفردت نفسها عند تأسيسها. هناك نمط استثنائي متميز بوضوح في نسيج بلاغة العصر الدستوري ومناقشاته. وفكرة الجمهورية الفيدرالية نفسها على نطاق واسع كانت جديدة إلى حد كبير. وفكرة الدستور المكتوب الذي يعرِّف سلطات الحكومة الجديدة ويحددها كانت فكرة فريدة. والوسائل المتنوعة الداخلة في بناء النظام والتي تسمح بالتطور الدائم كانت إبداعية. ولعل أهم ذلك كله، هو المثل الأعلى للأمة التي تأسست على الحقوق، والمثل العليا، والمبادئ التي ترددت أصداؤها بأقوى ما تكون بين المؤسسين الذين كانوا جميعهم رجالا عمليين إلى أبعد الحدود.

ينظر إلى وودرو ويلسون على نطاق واسع بوصفه حالماً مفرط التفاؤل لأنه تخيل أن بعض مبادئ أمريكا قد يكون قابلاً للتصدير. والكثير من بلاغة السياسة الخارجية لبوش بعد 9/11 تدعي أنهما ويلسونية جديدة ومثالية في فكرتها عن تحويل العالم العربي إلى الديمقراطية وتصدير القيم الأمريكية إلى أماكن أخرى. ولكن نشر ويلسون للديمقراطية كان دولياً لا من جانب

واحد. وكان موجهاً من خلال القنوات الدبلوماسية، ولم تقدم الديمقراطية على رؤوس الحراب. هناك فرق كبير بين الدعوة، كما أفعل أنا، إلى أن تعيش أمريكا على مستوى مبادئها، والدعوة، كما تفعل إدارة بوش، إلى أن تعيش بقية العالم على مستوى مبادئ أمريكا. بل هناك شذوذ أكبر عن القياس في قيام أمريكا بوضع مبادئها جانباً في مرحلة محاولتها أن تجبر بقية العالم على أن تعيش على مستوى تلك المبادئ.

لقد أدرك المؤسسون أن "الورطات الأجنبية" سوف تتطلب من الولايات المتحدة لا محالة أن تتبنى الممارسات الدبلوماسية التقليدية التي كانوا يحاولون بشدة الارتفاع فوقها، ويحاولون أن ينأوا بأنفسهم عنها، ولم يكن الموضوع هو أن أمريكا كانت *أفضل*، بل إن أمريكا كانت *مختلفة*. لقد كان الموضوع، إلى حد ما، حيرة مسيحية قديمة: كيف تكون في العالم بدون أن تكون من العالم.

وتوضح اللجنة الأمريكية للأمن القومي / للقرن 21 هذه النقطة بأسلوب أكثر علمانية فتقول: "يجب على أمريكا ألا تنسى أبداً أنها تمثل مبادئ معينة، وأهمها من حيث عظمة شأنه هو الحرية تحت حكم القانون.. فإذا كانت أمريكا ستحتفظ بدورها في القيادة فيجب عليها أن تعيش بمستوى مبادئها بشكل ثابت، في سلوكها هي وفي علاقاتها مع الأمم الأخرى[15]

قيد المبدأ – وقوته – سوف يلعبان بشدة في الجهد المبذول لابتداع الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة في قرن جديد يطرح تهديدات تختلف اختلافاً دراماتيكيا، ويطرح على قدر مساو فرصاً جديدة.

التغلب على عوائق الإستراتيجية:

يستطيع المرء أن يفترض أنه ضرب من الوهم، أن يحسب نفسه قادراً على بناء إستراتيجية متناسقة لأكبر قوة في العالم، وهي ديمقراطية ضخمة – وهي متنوعة بشكل متزايد – وتضم ما يقارب 300 مليون نسمة تعمل في العالم الثوري لقرن جديد ولألفية جديدة. ومن الأفضل، كما يستطيع الناقد أن يقول، أن نمتلك "قيماً"، وربما غايات قليلة قابلة للتحديد في الوطن وفي الخارج، وأن نعتمد على تلك القيم للرد على الأحداث التي لا يمكن التكهن بها، بل الأحداث الفوضوية من هذه الأحوال الحاضرة الثورية حسبما تتطلب المناسبة. إن "الإستراتيجية" توحي بسترة شد الوثاق المحدِّدة للحركة، وهي أقل مرونة وأصلب من أن تعلل المفاجآت الجمة لهذه الأيام.

ولكن "الإستراتيجية"، كما تستخدم هنا، يقصد بها أن تكون هيكلاً متناسقاً للمقصد وللاتجاه يستطاع فيه تفسير الحوادث العشوائية، والحوادث التي لا تصل إلى حد العشوائية،

وإعطاؤها معنى، وبعدئذ الرد عليها حسب المطلوب. ولكن الأمريكيين، بغياب الحرب، قد قاوموا "التخطيط المركزي" بوصفه عملاً اشتراكياً، ومتطفلاً، وقامعاً للمبادرة والإقدام. وهكذا، فإن أحد التحديات الكبيرة للتفكير الإستراتيجي في العصر الحالي هو إقناع الأمريكيين – خصوصاً الذين لا يثقون منهم بحكومتهم - بأن امتلاك إستراتيجية قومية معناه أن نحرر طاقات الأمة في طرق لها قصد بدل الاقتراب من العالم بوصفه يمثل "شيئاً ملعوناً بعد آخر" وبوصفه يتطلب ردوداً ارتجالية حسب الموقف الناشئ فقط.

إن الذين يرون العالم من خلال عدسات أيديولوجية سوف يقاومون المشروع الإستراتيجي على الخصوص. ما الحاجة إلى جهد متناسق لاستخدام القوة لتحقيق المقصد إذا كانت رؤية المرء للعالم مبسطة باليقين البسيط؟ ولكن، كي نبني عالماً مانوياً من الخير والشر، عالماً يكون فيه دور أمريكا هو استئصال الشر، يعني أن ندفع الولايات المتحدة إلى الخلف عشرة قرون إلى عصر الحروب الصليبية وأن نسلم بوجود استقامة وطهارة علينا حتى الآن أن نكتسبها.

بدلاً من ذلك، فإن الحقائق الواقعة الجديدة للقرن الحادي والعشرين سوف تسلم نفسها للتفسير الأيديولوجي وللمواجهة بشكل أقل بكثير من تلك التي وقعت في القرن العشرين، وسوف

تحتاج احتياجاً كبيراً جداً إلى الذكاء التوقعي الذي يطلبه المشروع الإستراتيجي. فماذا لو أن غلاة العقيدة والرأي التقليديين، كما أعتقد، من كلا اليمين واليسار، والليبرالي والمحافظ، قد صاروا من الهشاشة والكلال إلى الحد الذي لا يستطيعون معه الرد على هذه الحقائق الواقعة الجديدة؟ إن شيئاً ما لابد أن يرتخي عندما لا يستسلم العالم في الحال لوجهة النظر الثابتة للمرء عما ينبغي أن يكون وكيف ينبغي أن يتصرف. الحقائق القديمة لا تضمحل. والأنظمة القديمة للاعتقاد حول ما تكون الحقيقة لابد أن تفعل مثل ذلك لا محالة.

في ما وراء الأيديولوجية، يكون التفكير السياسي التقليدي عموماً - عبر الخطوط الحزبية - عائقاً. ومنذ فقدان اليقين والمبدأ المنظّم المركزي المريح، وهو "احتواء الشيوعية" في نهاية الحرب الباردة، فإن كلا الحزبين السياسيين الأمريكيين بدا راضياً بالعمل على مستوى حر بلا قيود، ولكنه خطر جداً، ومرتجل حسب الموقف الناشئ. ولم يُظهر أي من الحزبين اهتماماً بالتفكير الإستراتيجي أو أي استعداد خاص له. إن المشروع الإستراتيجي يتطلب تفكيراً منضبطاً، تصورياً مدركاً، وهي صفة خاصة لم تكن تتصف بها الحياة السياسية الأمريكية في أواخر القرن العشرين ومطالع القرن الحادي والعشرين. ومن الأسهل في الواقع تناول مشكلات الحياة، سواء أكانت الإرهاب، أم الحروب

التجارية، أم الدول المخفقة، حسبما تظهر هذه المشكلات، أو، بدلاً عن ذلك، الإصرار على مجموعة جامدة من الشعارات الحزبية الإيديولوجية التقليدية فهذا أسهل من التفكير مسبقاً نحو المستقبل، واستخدام التفكير البعيد النظر المسبق لتوقع سيناريوهات، وامتلاك خطة من أجل الاستخدام المناسب لقدرات الأمة. وإلا فكيف يستطيع المرء بغير هذه الطريقة أن يشرح التجاهل (رفض الانتباه) المجنون تقريباً الذي أبدته الحكومة القومية الأمريكية للتحذيرات من هجمات إرهابية مستقبلية قادمة عند نهاية القرن الماضي وبداية هذا القرن؟

والمقترح المعروض هنا يمكن أن يسمى "الديمقراطية التوقعية"، وهو مدخل لم تألفه أمريكا، ولكنه مدخل لن يكون لها خيار إلا أن تعتنقه. أن تتوقع، على كل حال، وأن تنظر إلى الأفق، إن لم يكن إلى ما وراء الأفق، يتطلب التخلي عن التفكير التقليدي وقبول المشروع الإستراتيجي.

منذ عهد صن تزو فصاعداً، كانت الإستراتيجية تعرف تقليدياً بتعابير عسكرية محدودة، وكان سيوجد أيضاً أولئك الذين سيقاومون توسيع المشروع الإستراتيجي من ميدان المعركة إلى الساحة "السياسية" الأوسع.وحتى القراءة العجلى للكتب الكلاسيكية للإستراتيجية تكشف، على كل حال، قابلية مفاجئة لانطباق مبادئ الإستراتيجية الخاصة بالنزاع المسلح على

المسعى الإنساني المتعدد الوجوه، خصوصاً عندما يكون ذلك المسعى متعلقاً بأمة كبيرة تستخدم قدراتها المتعددة استخداماً منهجياً من أجل مقاصدها العظيمة القابلة للتحديد. وأنا مدرك أنْ ليس هناك حظر متصلب ضد استخدام أفضل مبادئ الإستراتيجية لتطبيقها على الميدان الأوسع من فن الحكم والسياسة.

لا ينبغي أن تمثل الرؤية المتعصبة المؤمنة بحرية الرأي والفكر، ولا الليبرالية المعتمدَة أو الرؤية المحافظة، ولا العسكرية المتصلبة، لا ينبغي لها أن تمثل عقبة كأداء أمام الفكرة التي ترى أن قوة كبيرة، تقف عند مفترق طرق معقد في عاصفة مضطربة، تستطيع أن تخط طريقها (مقارنة بالمشي المتثاقل البطيء) بفكر وبذكاء قدماً نحو جهة مقصودة تحددها هي على أنها في أعلى مصلحة لها وأفضلها. وذلك هو المشروع الإستراتيجي، في أبسط تعابيره.